الأمم المتحدة

الإنتوساي

تقرير

الندوة ٢٥ للأمم المتحدة والإنتوساي

العمل أثناء الجائحة وبعدها: الاعتماد على خبرة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من أجل تعزيز مؤسسات فعالة وإقامة مجتمعات مستدامة

٢٨-٣٠ يونيو / حزيران ٢٠٢١

تمثل هذه الوثيقة تقرير الندوة ٢٥ للأمم المتحدة والإنتوساي بشأن"العمل أثناء الجائحة وبعدها: الاعتماد على خبرة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من أجل تعزيز مؤسسات فعالة وإقامة مجتمعات مستدامة"، التي عُقدت افتراضياً في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠٢١. ونظمت الاجتماع شعبة المؤسسات العامة والحكومة الرقمية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي).

لمزيد من المعلومات عن الاجتماع، يُرجى مراجعة:

- https://publicadministration.un.org/en/news-and-events/calendar/ModuleID/1146/ItemID/3090/mctl/EventDetails
- https://www.intosai.org/calendar/event/2021-25-symposia

الآراء الواردة في هذا التقرير هي آراء معدّي التقرير ولا تعكس بالضرورة آراء الأمم المتحدة والإنتوساي.

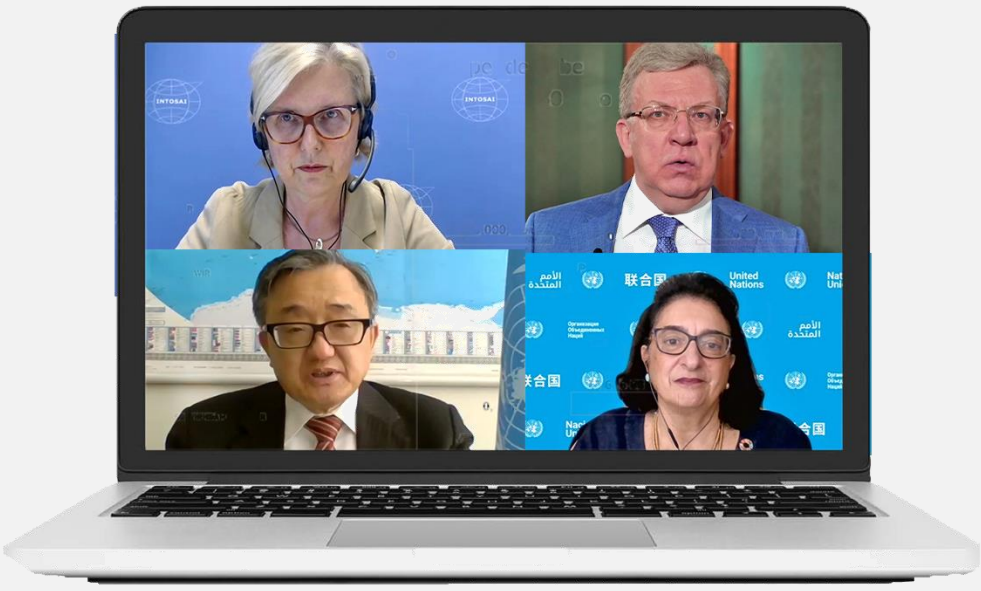

جدول المحتويات

- السياق والأهداف ٣
- الموضوع الفرعي الأول: تأثير جائحة كوفيد-١٩ على القدرات التنظيمية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وعلى أساليب ومناهج عملها ٤
- الموضوع الفرعي الثاني: التجارب والممارسات الجيدة في عمليات التدقيق المتعلقة بالاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ وبخطط التعافي من آثارها ٨
- الموضوع الفرعي الثالث: النُهُج المبتكرة من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بالاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ ..... ١١
- الموضوع الفرعي الرابع: مرونة أنظمة المساءلة ومرونة المؤسسات في أعقاب جائحة كوفيد-١٩ ..... ١٥
- اعتماد النتائج والتوصيات ١٧
  - النتائج والتوصيات ١٧
- الملاحق ٢١
  - جدول الأعمال ٢١
  - مديرو الجلسات والمقدمون ٢٤
  - المشاركون المسجلون ٢٦

السياق والأهداف

عُقِدَت الندوة الخامسة والعشرون بشأن "العمل أثناء الجائحة وبعدها: الاعتماد على خبرة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من أجل تعزيز مؤسسات فعالة وإقامة مجتمعات مستدامة" افتراضياً في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠٢١. ونُظِّمَت الندوة في سياق التعاون الطويل الأمد بين المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي) وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة من خلال شعبة المؤسسات العامة والحكومة الرقمية التابعة لها. ويجري تنظيم ندوات مشتركة بين الأمم المتحدة والإنتوساي منذ عام ١٩٧١.

وكان الغرض من الاجتماع مناقشة تأثير كوفيد-١٩ على عمليات الأجهزة العليا للرقابة المالية وأساليب عملها وأعمال الرقابة عليها. كما تطرقت النقاشات إلى الطريقة التي يمكن بها لهذه التجربة أن تساهم في بناء نظم للمساءلة أكثر مرونة ومجتمعات مستدامة في أعقاب الجائحة. وسعت كل الجلسات إلى التعبير عن وجهات نظر مختلف أصحاب المصالح وتنوع مجتمع الإنتوساي، مع عرض وجهات النظر المختلفة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي تتمتع بموارد وقدرات مختلفة، ومن بلدان تختلف مستويات التنمية بينها.

ويرد جدول الأعمال التفصيلي للاجتماع في الملحق ١. وحددت الكلمات الافتتاحية للممثلين الرفيعي المستوى لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة والإنتوساي موضوع الندوة وموضوعاتها الفرعية. وتمحور جدول الأعمال حول أربعة موضوعات فرعية.

تأثير جائحة كوفيد-١٩ على القدرات التنظيمية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وعلى أساليب ومناهج عملها

- ركز الموضوع الفرعي الأول على تأثير جائحة كوفيد-١٩ على القدرات التنظيمية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وعلى أساليب ومناهج عملها وجرى تقسيمه إلى جلستين نظراً إلى العدد الكبير من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي أبدت اهتماماً بعرض تجاربها في إطاره.

التجارب والممارسات الجيدة في عمليات التدقيق المتعلقة بالاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ وبخطط التعافي من آثارها

- ناقش الموضوع الفرعي الثاني التجارب والممارسات الجيدة في عمليات التدقيق المتعلقة بالاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ وبخطط التعافي من آثارها.

النُهُج المبتكرة من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة في ما يتعلق بالاستجابة لجائحة كوفيد-١٩

- ركز الموضوع الفرعي الثالث على النُهج المبتكرة من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة في ما يتعلق بالاستجابة لجائحة كوفيد-١٩.

مرونة أنظمة المساءلة ومرونة المؤسسات في أعقاب جائحة كوفيد-١٩

- ناقش الموضوع الفرعي الرابع مرونة أنظمة المساءلة ومرونة المؤسسات في أعقاب جائحة كوفيد-١٩.

وفي اليوم الأخير من الاجتماع، ناقش المشاركون مسودة وثيقة ختامية تضمنت النتائج والتوصيات ووافقوا عليها.

وضمّت الندوة ممثلين عن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، والأمم المتحدة، ومنظمات دولية أخرى، وخبراء في الموارد وأصحاب مصالح ذوي الصلة. وقد تسجَّل في الندوة نحو ٥٠٠ مشارك من ١٢٠ بلداً، معظمهم من أجهزة عليا للرقابة المالية والمحاسبة. وتراوح عدد المشاركين الذين حضروا الاجتماع خلال الأيام الثلاثة بين ٢٢٠ و٢٩٠. وترد قائمة المشاركين المسجلين في الملحق ٢.

ويتناول الجزء المتبقي من التقرير بالتفصيل المسائل التي نُوقِشَت خلال الندوة وبعض الرسائل الرئيسية التي خرجت بها النقاشات، وهو منظم بحسب الموضوع. ولا يتم التطرق إلى بعض الموضوعات والمسائل التي ذُكِرَت في أكثر من جلسة واحدة إلا مرة واحدة لتجنب التكرار. وسيتضمن منشور خاص جميع عروض الندوة وموادها.

الموضوع الفرعي الأول: تأثير جائحة كوفيد-١٩ على القدرات التنظيمية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وعلى أساليب ومناهج عملها

ركز الموضوع الفرعي الأول على تأثير جائحة كوفيد-١٩ على القدرات التنظيمية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وعلى أساليب ومناهج عملها، وسلطت مداخلات ممثلي الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في هنغاريا ومنغوليا وبوتان والهند والبرازيل والبرتغال ومصر وبلغاريا والمكسيك والبنك الدولي الضوء على هذا الموضوع وأظهرت السمات المشتركة وتنوع الخبرات في هذا المجال.

لقد كان من المحتم إجراء تغييرات في خطط التدقيق أثناء تفشي الجائحة. ونجمت هذه التغييرات عن العجز عن إتمام بعض عمليات التدقيق وضرورة دمج العمل الرقابي الإضافي المرتبط باستجابات الحكومات لكوفيد-١٩ (بالنسبة إلى هذه الأخيرة، انظر الموضوع الثاني). وفي جميع البلدان تقريباً، واجهت عمليات التدقيق المخططة والقائمة تأخيرات و/أو وجب تأجيلها أو إلغاؤها (مثل السلفادور

وبوتان والبرتغال وفرنسا). فعلى سبيل المثال، في البرازيل، استُعيض عن خطة التدقيق السنوية التي وضعها الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة، والذي أُنجِزَ في بداية الجائحة، بخطة منقحة تضمنت قدراً أكبر من التركيز على الميزانية الفيدرالية للطوارئ. وتضمنت خطة التدقيق للطوارئ ٣٦ عملية تدقيق مستمرة، لاسيما في مجالات الصحة، والمنافع الاجتماعية، والميزانية، والائتمان والضرائب، والبنية التحتية، والتعليم والتحول الرقمي. وفي البرتغال، عدّل الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة خطة العمل لعام ٢٠٢٠، بما في ذلك ١١٢ مهمة، مع إعادة جدولة أغلب المهام أو تحويل تركيزها نحو الجائحة، وإلغاء بعض المهام (١٩). وأُضيفت سبع وعشرون مهمة جديدة، منها مشروعان متصلان بمجالات متعددة. وفي عام ٢٠٢١، جرى تحديث خطة الوقاية من مخاطر الإدارة لتعكس المخاطر المرتبطة بالجائحة. وفي فرنسا، جرى تجديد برنامج ٢٠٢١-٢٠٢٢ بالكامل ليتضمن عمليات تدقيق متصلة بكوفيد-١٩، بما في ذلك ١٤ تقريراً تتناول موضوعات محددة و٢٦ تقريراً آخر عن كوفيد-١٩. وطلبت الحكومة والبرلمان من الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة النظر في آثار الجائحة على المالية العامة في المدى الطويل، بما في ذلك خطة التعافي.

ومع اعتماد البلدان لأشكال مختلفة من تدابير الإغلاق العام والتباعد الاجتماعي لاحتواء تفشي كوفيد-١٩، واجهت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التحدي المتمثل في الحفاظ على سلامة موظفيها والانتقال إلى العمل عن بُعد. وكان من بين العوامل التي أثرت في قدرة الأجهزة على تحقيق الانتقال بسرعة وفعالية من العمل في الموقع إلى العمل عن بعد مدى توفر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات ومعداتها اللازمة لتيسير هذا الانتقال (مثلاً بلغاريا والبرازيل وتشيلي وهنغاريا). ففي هنغاريا على سبيل المثال، بدأ التحول الرقمي في عام ٢٠١٧، وجرى تنفيذه من خلال برنامج مخصص (تكنولوجيا رقمنة التدقيق) اعتباراً من عام ٢٠١٩. وعلى نحو مماثل، استثمرت البرازيل في التكنولوجيا وحلول تكنولوجيا المعلومات، مع إتاحة التدريب عبر الإنترنت، وتواجد مجموعة عمل معنية بإجراءات التدقيق الرقمية.

وواجهت أجهزة عليا أخرى للرقابة المالية والمحاسبة تحديات كبيرة. ففي بوتان، كشفت الجائحة عن مواطن ضعف في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وشُكِّل فريق عمل لمعالجة هذه المشكلات. وتمكن الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة من تكييف التكنولوجيا الرقمية وتحسين منصاتها الافتراضية. بيد أنه في بلدان مثل السودان وفلسطين واليمن، يمنع نقص البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وموثوقية المعدات والإنترنت الأجهزة من أتمتة عملياتها ورقمنتها. وخلال هذه الفترة، دعمت الإنتوساي مالياً ٤٨ جهازاً أعلى للرقابة المالية والمحاسبة في الحصول على معدات حماية وخاصة بتكنولوجيا المعلومات لضمان استمرارية العمليات.

إلى ذلك، أتاحت الجائحة فرصاً للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لاتِّباع نُهُج أكثر مرونة في التدقيق، بما في ذلك عمليات التدقيق في الوقت الفعلي. ويتّسم نهج التدقيق المستمر الذي يعتمده الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في البرازيل بالمرونة في ما يتعلق بهدف التدقيق، والنطاق والمعايير، وسرعة التنفيذ، وحسن التوقيت والتعاون. وسلطت جميع الأجهزة الضوء على المخاطر الأعلى لعمليات التدقيق بسبب العملية وموضوع عمليات التدقيق على السواء. وتنطوي عمليات التدقيق في الوقت الحقيقي على تحديات عدة بالنسبة إلى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في ما يتعلق بالتكيف مع معايير التدقيق والامتثال لها في الوقت نفسه (مثلاً بلغاريا وجنوب أفريقيا)، والإشراف،

وجمع الأدلة والوثائق المناسبة، وتقييم مخاطر التدقيق، وتطوير القدرات المهنية، من ضمن أمور أخرى.

الإطار ١. النُهُج الناشئة في عمل التدقيق المرن في سياق كوفيد-١٩

الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في إستونيا قام بتجربة عملية ضخمة للتدقيق في تحليلات البيانات، حيث نظر في تأثير إجراءات الدعم للتخفيف من آثار كوفيد-١٩. وجمع الجهاز كميات هائلة من البيانات من مكتب الضرائب والجهات المنفذة. وقد أمكن ذلك بفضل الرقمنة الواسعة النطاق وإمكانية التشغيل المتبادل القوية بين القطاع العام في إستونيا، مما يسمح للمدققين بالحصول على المعلومات بسهولة. وخلص التدقيق إلى أن التدابير كانت فعالة في الوصول إلى أكثر المتضررين من الأزمة، وذلك مع بعض الاستثناءات الطفيفة.

الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في السلفادور دقق في الموارد العامة المخصصة لإدارة الجائحة في الوقت الفعلي، وبناء مستشفى جديد لمعالجة مرضى كوفيد-١٩، وأصدر نظاماً جديداً لتعزيز الشفافية والمساءلة في استخدام الأموال العامة لمكافحة الجائحة في البلديات البالغ عددها ٢٦٢ في جميع أنحاء البلاد.

الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في هنغاريا أجرى تدقيقاً عن بعد لجميع الحكومات المحلية، شمل ٣,١٩٧ حكومة محلية و١,٢٨٤ مكتباً تابعاً لها. وقيّم التدقيق نزاهة الحكومات المحلية ومنع الفساد والبيئات التنظيمية ذات الصلة. وقد نُشِرَ التقرير في يناير/كانون الثاني ٢٠٢١.

الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في إندونيسيا أجرى تدقيقاً واسع النطاق لكوفيد-١٩ (٢٠٢٠-٢٠٢١) بالتعاون مع العديد من أصحاب المصالح (المدققون الحكوميون والداخليون، ومؤسسات إنفاذ القانون، والبرلمان، والمؤسسات المملوكة للدولة أو محلياً)، واستخدم نُهج تدقيق عن بعد، وقدم مبادئ توجيهية وأدوات ودعم تكنولوجيا معلومات للمدققين.

الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في منغوليا أجرى تدقيقاً في الوقت الفعلي لحملة "باب واحد - اختبار واحد". وأظهر التدقيق عدم امتثال للإطار القانوني، ومحدودية في المعلومات المقدمة بشأن الإغلاق العام وعملية الاختبار، وعدم تناسق في عبء العمل في مواقع الاختبار وعبر الفرقاء المتنقلة. وقُدم ما مجموعه ٢٠ توصية إلى الجهات المنفذة لاتخاذ المزيد من الإجراءات.

الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في جنوب أفريقيا دمج جميع تخصصات التدقيق المتاحة في فرقاء متعددة التخصصات لإجراء ثلاث عمليات تدقيق خاصة في الوقت الفعلي تركز على الاستجابات لكوفيد-١٩. ووُضِعَ دليلٌ لتوجيه المدققين وضمان الامتثال للمعايير الأخلاقية والخاصة بالتدقيق. واستُخدِمت عمليات التدقيق التكنولوجيا على نطاق واسع.

وتمثل أحد التحديات الكبرى للعمل عن بُعد في استحالة الاضطلاع بالعمل الميداني. وكان لذلك تأثير كبير على التدقيق في قطاعات محددة (مثل البيئة) حيث تُعتبر الزيارات الميدانية أساسية للتحقق في

الموقع من أدلة التدقيق وجمعها، وكذلك في البلدان التي تُعتبر فيها رقمنة الإدارة العامة محدودة (مثل إيران وبوتان والسودان). كما أثر العمل عن بعد في جدوى إجراء عمليات تدقيق تعاونية أو منسقة، والتي تعد مورداً أساسياً للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لتشاطر المعرفة وتعزيز قدراتها على نحو متبادل. وقد يؤدي هذا إلى عواقب أطول أجلاً بالنسبة إلى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ويؤثر في نهاية المطاف في جودة عمليات التدقيق.

تتطلب نُهُج التدقيق عن بُعد والمرنة استخداماً مكثفاً للحلول الرقمية والبيانات، فضلاً عن التعاون مع المؤسسات المنتجة للبيانات. واستخدمت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في بلدان مختلفة (مثل البرازيل وتشيلي وإستونيا والهند وإندونيسيا وجنوب أفريقيا) تحليلات البيانات للمساهمة في ضمان استمرارية العمليات رغم الاضطرابات الناجمة عن الجائحة. إلا أن أحد التحديات التي تواجه الأجهزة في العديد من البلدان يتعلق بالقيود التي تواجهها الجهات العامة بالنسبة إلى إنتاج البيانات وتوفرها وإدارتها. وبوسع الأجهزة أن تساهم في معالجة هذه التحديات من خلال عمليات التدقيق والتوصيات والتدابير المساندة الخاصة بها (مثل إستونيا والإمارات العربية المتحدة). وعلى سبيل المثال، قدم الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في الهند المشورة للحكومة في ما يتعلق بجمع البيانات وإدارتها.

وما فتئت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تجري تقييماً للمهارات والقدرات اللازمة لدعم نُهُج التدقيق الناشئة هذه والفجوات القائمة في القدرات. كما سلطت الضوء على أهمية تحديث المهارات والاستثمار في الكفاءات المهنية وقدرة الموظفين على التكيف (مثل جنوب أفريقيا)، فضلاً عن تصميم نماذج جديدة لبناء القدرات لتحل محل التدريب المباشر (الهند مثلاً). وفي مصر، يدرس الجهاز المركزي للمحاسبات خططاً رامية إلى تحديد المهارات والأدوات التكميلية اللازمة لإجراء تدقيق للطوارئ خاص بكوفيد-١٩. وحدّث الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في الهند ملفات المدققين وكفاءاتهم لتضمين مهارات جديدة مثل التعاون ومحو الأمية الرقمية والتفكير النقدي وما إلى ذلك. ونفذ الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في تشيلي خطة بناء قدرات لتحليلات البيانات (أكثر من ٦٠٠ موظف معتمدين في تحليل البيانات، و٦٤ في Python، و٩٧ في Tableau). ووظف الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في البرازيل ٣٠ محلل بيانات منذ عام ٢٠١٥ ودعم الموظفين لتلقي تدريب متخصص في مجال تحليل البيانات.

ورغم كل هذه التحديات التشغيلية، تمكنت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من تنفيذ خطط التدقيق المنقحة الخاصة بها، وضمان استمرارية العمليات، والتوصل إلى نتائج مهمة، كما هو موضح في الإطار ٢.

الإطار ٢. استمرارية العمليات والنتائج التي توصلت إليها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أثناء الجائحة

الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في البرازيل أصدر ٥١ تقرير تدقيق محدد وتقريراً شاملاً مؤقتاً واحداً، وردّ على ثلاثة طلبات تدقيق صادرة عن الكونغرس الوطني، وأجرى

١٩٠ تحقيقاً، وطور موقعاً واحداً (Coopera) وجهتين للبيانات معنيتين برقابة الجهاز على استجابات الحكومة لكوفيد-١٩. وشملت نتائج هذا العمل، ضمن جملة أمور، ما يلي: تحقيق وفورات قدرها ملياري دولار للحكومة؛ واعتبار نحو ٨ مليارات دولار كمدفوعات غير مناسبة؛ ومدخلات جلستين للكونغرس؛ و ١٩ تقريراً ذات منافع نوعية؛ وحوالي ٢٠٠,٠٠٠ إشارة إلى الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة والجائحة في الأخبار؛ بالإضافة إلى إقامة أكثر من ٣٠ ندوة عبر الإنترنت حول موضوعات ذات صلة.

الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في بلغاريا وافق على ٣١٥ تقرير تدقيق ونشرها، وعقد ٤٩ اجتماعاً لمجلس الإدارة تم فيها اتخاذ ٤٩٧ قرار على مستوى المجلس، وأجرى ٦٦ تدريباً مهنياً ضمت ٥٤٦ مشاركاً، وشارك في ثلاث عمليات تدقيق منسقة، وكذلك في تسع مجموعات عمل من الإنتوساي واليورساي، من بين مجموعات أخرى.

الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في تشيلي أجرى ٢,٨٨٣ عملية تدقيق، من بينها ٣٧٧ عملية مرتبطة بكوفيد-١٩، وتلقى وأدار ٣٩,٢١٩ شكوى، وتولى ١٥,٤٦٦ إجراء رقابة قانونية مسبقة، وقدم ٢٦,٦٥٤ رأياً قانونياً (مع ٢,٠٠٠ موظف فقط).

الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في إندونيسيا أصدر ٢٤١ تقرير تدقيق، وقدم ٢,١٧٠ نتيجة تدقيق حدَّدت ٢,٨٤٣ مشكلة في استجابة الحكومة للجائحة، وقدم ٥,٧٥٤ توصية.

الموضوع الفرعي الثاني: التجارب والممارسات الجيدة في عمليات التدقيق المتعلقة بالاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ وبخطط التعافي من آثارها

ركز الموضوع الفرعي الثاني على "التجارب والممارسات الجيدة في عمليات التدقيق المتعلقة بالاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ وبخطط التعافي من آثارها". وتناولت هذا الموضوع العروض التي قدمتها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في روسيا الاتحادية، وفرنسا، وإندونيسيا، والعراق، وفلسطين، والبيان الافتتاحي للجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في النمسا.

وركزت إجراءات الرقابة للأجهزة في المقام الأول على تدابير التخفيف والتعافي في المجالين الصحي والاقتصادي والاجتماعي التي اعتمدتها الحكومات. إلا أنها توسعت في ما بعد لتشمل مجالات أخرى ذات صلة مثل التعليم أو السياحة في بعض البلدان. وكان لزاماً على الحكومات أن تستجيب بسرعة لحالة الطوارئ، وأن تغير أولوياتها وعملياتها، وتحدِّث برامجها وميزانياتها. لذلك كان على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أيضاً أن تستجيب بسرعة، وأن تبقى على اطلاع دائم على تقييم مخاطر السياسات والبرامج والجهات بصورة مستمرة وتراجعها (مثلاً النمسا وألمانيا وإندونيسيا والعراق).

وتبين الأمثلة الواردة أدناه مؤشرات ترابط مشتركة في نتائج التدقيق التي توصلت إليها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في ما يتعلق بكوفيد-١٩، بما في ذلك المشكلات المرتبطة بالبيانات في

الجهات العامة، ومواطن ضعف الامتثال الناجمة عن استخدام إجراءات الطوارئ، وضرورة تعزيز آليات الشفافية والمساءلة في وقت مبكر من استجابة الحكومات.

وركزت بعض الأجهزة على جوانب محددة من الاستجابات الصحية للجائحة. وحدد ديوان الرقابة المالية الاتحادي في العراق مواطن الضعف في قطاع الصحة (مثل الاستخدام ما دون المستوى المطلوب لبعض المرافق الصحية بسبب النقص في تبادل البيانات؛ والإفراط في تشغيل العاملين الطبيين، ونقص اللوازم والمعدات الطبية الحيوية) وأوصى باتخاذ تدابير تصحيحية ووقائية. وأجرى الديوان أيضاً عمليات تدقيق في الأداء والامتثال بشأن استخدام التبرعات في الاستجابة لكوفيد-١٩. وواجه المدققون قيوداً كبيرة فُرضت على المعلومات (مثلاً لم يكن مجدياً التحقق من جميع عقود شراء المعدات الطبية بسبب نقص المعلومات)، ولكنهم جمعوا بيانات عن الخدمات المقدمة للمرضى وتمكّنوا من التوصل إلى خلاصات وإصدار توصيات للحكومة.

ودقق الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في روسيا الاتحادية في الحوافز النقدية المقدمة لموظفي قطاع الصحة أثناء الجائحة. وشمل التدقيق ست جهات، وهدف إلى التدقيق في أنشطة الهيئات التنفيذية العامة في توفير واستخدام أموال الميزانية الاتحادية لتنفيذ الحوافز النقدية المقدمة إلى العاملين الطبيين وسواهم في ما يتصل بالتغييرات في ظروف العمل الناجمة عن تفشي كوفيد-١٩؛ وتقييم الوفاء بالتزامات الانفاق الناشئة عن تنفيذ الحوافز النقدية هذه. كما قيّم التدقيق أثر هذه السياسة. وتبيّن بنتيجة التدقيق عدم دفع المبلغ المخصص للحوافز النقدية والبالغ ٤,٥ مليون دولار بالكامل، وإنما فقط ٣,٤ مليون دولار دُفِعَت أثناء التدقيق أو بعده. نتيجة لذلك، خلص الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة إلى أن الحكومة قد نفذت الحوافز النقدية بشكلٍ مرضٍ. وأظهر تحليل الجوانب القانونية للتأمين الصحي الإلزامي أنّه لم يحدد معايير واضحة بشأن تعيين العاملين الطبيين وسواهم لتحديد مبلغ الحوافز النقدية وتواترها؛ وإجراءات تنفيذ الحوافز النقدية للعاملين الطبيين؛ وفئات العاملين الذين يمكن تصنيفهم كمجموعات مخاطر؛ والوحدة الزمنية المستخدمة كأساس لاحتساب الحوافز النقدية.

وركزت أجهزة عليا أخرى للرقابة المالية والمحاسبة على الاستجابات الاقتصادية والاجتماعية لكوفيد-١٩. ورغم العمل في ظروف صعبة، دقق ديوان الرقابة المالية والإدارية في فلسطين في مدى فعالية لجان الطوارئ التي أنشئت لاحتواء تفشي الجائحة. كما دقق في مدفوعات التعويضات لدعم العمال المتأثرين بالجائحة، وراجع قائمة المستفيدين وامتثال وزارة العمل (التي تولت إدارة البرنامج) للقوانين والأنظمة المرعية الإجراء. وكشف التدقيق عن العديد من المشكلات المرتبطة بالبيانات، بما في ذلك الافتقار إلى الرقمنة في العديد من الإدارات الحكومية، والنقابات، والشركات، الأمر الذي أدى إلى معلومات غير مكتملة ومتناقضة في بعض الأحيان. وأوصى الديوان بربط البيانات رقمياً بين الجهات الحكومية.

وفي فرنسا، كانت جائحة كوفيد-١٩ محوراً رئيسياً للتقارير الإلزامية في عام ٢٠٢٠، بما في ذلك تقرير أول عن حالة المالية العامة (يونيو/حزيران ٢٠٢٠)، وشهادة حسابات نظام الضمان الاجتماعي (أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٠)، وتقرير عن حالة المالية العامة المحلية (نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٠). وجرى تغيير بنية التقرير السنوي للجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة (مارس / آذار

٢٠٢١) ليشمل ثمانية فصول عن كوفيد-١٩ ركَّزت تواليا على ما يلي: الدعم الحكومي للفرنسيين الذين يأتون من الخارج؛ والتعليم الرقمي؛ وتوفير المأوى للمشردين؛ ووحدات الإنعاش والعناية الفائقة في المستشفيات؛ وصندوق دعم الشركات؛ والتأمين ضد البطالة؛ والسكك الحديدية؛ والأنشطة الثقافية.

وأجرى الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في إندونيسيا تدقيقاً شاملاً في الاستجابة لكوفيد-١٩ وتعافي الاقتصاد الوطني، شمل ستة مجالات (معالجة الآثار الاقتصادية والمالية؛ وإعادة تخصيص الميزانية وإعادة تركيزها؛ والحوافز الضريبية والنقدية والمالية؛ وشراء خدمات الطوارئ وإدارة الكوارث؛ وبرامج إدارة الصحة والحماية الاجتماعية). وركزت أسئلة التدقيق الرئيسية على ما يلي: حجم الموارد المحشودة ومصادرها، والإنفاق المخطط في مقابل الإنفاق الفعلي؛ وإيصال الخدمات إلى المستفيدين؛ وجودة سجل التدقيق؛ والانتهاكات المحتملة؛ والامتثال لأنظمة المشتريات؛ وإدارة الكوارث. وشمل النطاق الواسع للتدقيق البرامج الحكومية ومصادر التمويل، ونظر في جميع مراحل إدارة كوفيد-١٩. وأجري التدقيق في ٢٧ وزارة و١٠ مؤسسات مملوكة للدولة و٢٠٤ حكومات محلية بين منتصف عام ٢٠٢٠ وحتى الربع الأول من عام ٢٠٢١. وحدد الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في إندونيسيا فرصاً لتحسين إدارة جائحة كوفيد-١٩ لضمان فعاليته وامتثاله للأنظمة. ومن بين مجالات التحسين، حدد الجهاز ضرورة تحسين تكامل السياسات بين الجهات فضلاً عن جودة البيانات؛ ومعالجة مواطن الضعف في تنفيذ الميزانية وتقديم المساعدة الاجتماعية، وتحسين موثوقية عمليات المشتريات المتعلقة بموارد الطوارئ.

وأسهمت الاستجابة النشطة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في سياق الجائحة في إعادة تحديد دورها بما يتجاوز الرقابة. وفي بلدان مختلفة، تؤدي الأجهزة دوراً استشارياً معززاً للحكومات (مثلاً مصر وإستونيا وألمانيا وإندونيسيا وفلسطين). وعمل ديوان الرقابة المالية والإدارية في فلسطين كمراقب في لجان المشتريات التي أنشئت في الوزارات المعنية في أثناء الجائحة. وأفاد الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في إندونيسيا عن استكمال عمل الرقابة اللاحقة التقليدي بشكل متزايد بعمل إشرافي (دراسات استجابات الحكومة، وتحديد مخاطر الاحتيال وعدم الامتثال) والترقب (لمساعدة الحكومات على تحديد السيناريوهات والفرص والتحديات). ووضع الجهاز نفسه في منزلة "الصديق الموثوق للحكومة". ويتطلب هذا الدور الذي أُعيد تحديده سرعة ومرونة، وقدرة على إنتاج الدراسات بسرعة. وفي هذا السياق، من المهم التعلم من تجارب الماضي ومن تجارب بلدان أخرى (مثل إندونيسيا وإستونيا).

وأدى عمل الجهاز على كوفيد-١٩ إلى تعزيز التعاون مع أصحاب المصالح، بما في ذلك أجهزة الرقابة الأخرى. واعتبر الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في إندونيسيا التعاون مع أصحاب المصالح المتعددين عاملاً حاسماً في مرحلتي تخطيط التدقيق وتنفيذه. وفي فرنسا، ساهمت جائحة كوفيد-١٩ في تعزيز التكامل العمودي للرقابة، إذ أنشأ الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة "مجتمع كوفيد-١٩"، بما في ذلك غرف الحسابات في المناطق (الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على مستوى المناطق الفرنسية) لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات. وعلى الصعيدين الإقليمي والعالمي، جرى أيضاً تعزيز التعاون وتبادل المعرفة. وأنشأت أجهزة عليا أوروبية للرقابة المالية والمحاسبة، بتنسيق الجهازين الأعليين للرقابة المالية والمحاسبة في فنلندا والمملكة المتحدة، مشروعاً إقليمياً وشبكة إقليمية للرقابة على الاستجابات لكوفيد-١٩. وعلى الصعيد العالمي، قامت العديد من الأجهزة التابعة

للإنتوساي بتعزيز التوثيق وتبادل الدروس المستقاة من الجائحة، بما في ذلك تطوير موقع إلكتروني مخصص لتبادل الموارد والممارسات الجيدة، ومبادرة لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية الخاصة بكوفيد-١٩، والتي وضعت ورقة دروس مستقاة وأنشأت مجموعة نقاش غير رسمية تضم أصحاب مصالح خارجيين، من بين مبادرات أخرى.

الإطار ٣. فرص تعزيز الاستجابات لكوفيد-١٩ استناداً إلى نتائج الرقابة التي توصل إليها مكتب التدقيق الوطني في المملكة المتحدة

تتضمن الموضوعات الناشئة عن عمليات التدقيق في الاستجابات لكوفيد-١٩ المستندة إلى تقارير **الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في المملكة المتحدة** البالغ عددها ١٧ ما يلي:

(١) ضرورة أن تحدد الحكومة بوضوح المخاطر التي يمكن أن تترتب على تقدير قيمة أموال النفقات المتعلقة بـ"كوفيد - ١٩" وفي ما يتعلق بالمقايضات؛

(٢) أهمية الشفافية ومسارات التدقيق الواضحة لصنع القرار - خصوصاً عندما لا تكون الممارسات العادية مثل المشتريات التنافسية ممكنة؛

(٣) أهمية الحصول على بيانات وأدلة جيدة لصنع القرارات – وضرورة ضمان عمل الحكومة – بشأن المشكلات القديمة المتعلقة بجودة البيانات؛

(٤) أهمية وجود مسارات تنسيق جيدة عبر نطاق القطاعات ونماذج التقديم؛

(٥) ضرورة أن يكون للحكومة فهم جيد للطريقة التي تؤثر بها الجائحة واستجابة الحكومة في مختلف المجموعات وخطر اتساع فجوة عدم المساواة؛

(٦) أهمية فهم نماذج القوى العاملة والقدرات، وخصوصاً للعاملين في الخطوط الأمامية، بما في ذلك توفير القدرة الاحتياطية وإعادة نشر العاملين عند الحاجة.

الموضوع الفرعي الثالث: النُهُج المبتكرة من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة في ما يتعلق بالاستجابة لجائحة كوفيد-١٩

قدمت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في ألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وجنوب أفريقيا، وتشيلي، فضلاً عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، عروضاً في إطار الموضوع الفرعي الثالث الذي ركز على "النُهُج المبتكرة من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة في ما يتعلق بالاستجابة لجائحة كوفيد-١٩". وقدم الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في إستونيا البيان الافتتاحي.

أظهرت الجائحة أن التعافي المستدام يتطلب التصدي لمخاطر الفساد وممارساته. واعتمدت الجلسة الخاصة للجمعية العامة حول مكافحة الفساد (يونيو/حزيران ٢٠٢١) إعلاناً سياسياً رفيع المستوى يعترف بدور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. وسلط ديوان المحاسبة في الإمارات العربية المتحدة الضوء على دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الحفاظ على النزاهة وضمان الشفافية والمساءلة. وبالإضافة إلى الرقابة، توفر الأجهزة ضمانات بشأن وجود هياكل حوكمة قادرة على منع الفساد في أوقات الأزمات. كما يمكن أن تشجع الأجهزة اعتماد أطر الحكومة الإلكترونية للحد من التفاعل البشري المباشر (مثلاً بين مسؤولي المشتريات والشركات) وتعزيز الشفافية والمساءلة مع تحسين أداء الحكومة.

ويبرز السياق الملتبس للجائحة أهمية اعتماد الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة نُهجاً قائمة على المخاطر لتقييم المخاطر المرتبطة بالسياسات والبرامج الرامية إلى الاستجابة لكوفيد-١٩. وتقدم سلسلة المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ٥,٥٠٠ توجيهات عامة بشأن التدقيق في مرحلتي ما قبل الكارثة وما بعدها والمخاطر الخاصة بالفساد في المساعدات المتعلقة بالكوارث. بالإضافة إلى ذلك، يُتاح التوجيه للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في إطار مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة الفساد (مثلاً القرار ١٣/٨ لعام ٢٠١٩ بشأن التعاون الأكثر فعالية بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وهيئات مكافحة الفساد، أو القرار ٧/٦ لعام ٢٠١٥ بشأن تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة الفساد).

وتحد الشفافية المتزايدة للميزانية من فرص الفساد وتوفّر معلومات أساسية للعموم. وفي سياق الجائحة، طور الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في ألمانيا نُهجاً مبتكرة ومرنة لضمان الشفافية بشأن الآثار المترتبة على استجابة الحكومة الخاصة بالمالية العامة، وسلّط الضوء على التحديات الطويلة الأجل التي تواجه الميزانية الوطنية. ودقق الجهاز في الميزانيات التكميلية للفصلين الأول والثاني من عام ٢٠٢٠، والميزانية التكميلية لعام ٢٠٢١، وأرقام التخطيط المالي الرئيسية حتى عام ٢٠٢٥، فضلاً عن صندوق التعافي للاتحاد الأوروبي. ونظراً إلى الحجم غير المسبوق للتدابير المعتمدة والمخاطر ذات الصلة، فمن الأهمية بمكان أن يوفر الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة المعلومات قبل أن يوافق البرلمان على هذه التدابير. وكان لزاماً على الجهاز تبني نهج مرن في الوقت الفعلي للتدقيق من أجل التوصل إلى عملية صنع قرار مستنيرة، وضمان شفافية القرارات التشريعية، وإبلاغ العموم بما يترتب على مثل هذه القرارات من آثار. وكشف الجهاز عن معلومات عن المخاطر الكبيرة التي تنطوي عليها كل من التدابير الوطنية (مثلاً لناحية استدامة الميزانية في الأمدين المتوسط والبعيد) وصندوق التعافي للاتحاد الأوروبي (مثلاً تقويض القواعد المالية للاتحاد الأوروبي)، وأبرز أهمية النظر في الآثار التي تخلفها السياسات المعتمدة استجابة للجائحة لدى الأجيال، مع إظهار البدائل المحتملة واقتراح التصحيحات.

واعتمد الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في جنوب أفريقيا نهجاً متكاملاً لإجراء عمليات تدقيق في الوقت الفعلي بشأن الاستجابات لكوفيد-١٩. ودمج الجهاز جميع تخصصات التدقيق المتاحة في فرقاء متعددة التخصصات لضمان زيادة تغطية عمليات التدقيق وجودتها العالية. وقدم إلى المدققين توجيهات لإتمام عمليات التدقيق هذه. واستخدمت عمليات التدقيق أيضاً التكنولوجيا على نطاق واسع.

وكان للتقارير تأثير كبير من حيث تحديد مواطن الضعف والمخالفات في مجال المراقبة، ومنع فقدان الموارد والمساهمة في استرداد الأموال التي أسيئت إدارتها، وتيسير حصول المستفيدين من البرامج على المنافع.

وتشكل الاستفادة من التكنولوجيا والابتكار مورداً أساسياً آخراً لتعزيز الشفافية والمساءلة في الاستجابة لكوفيد-١٩. واعتمد الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في تشيلي على الاستخدام المكثف للبيانات والتكنولوجيا من أجل إتمام تدقيق أكثر كفاءة. وساهم الجهاز في تعزيز شفافية الاستجابة لكوفيد-١٩ وعمل مع المواطنين من خلال البيانات المفتوحة. وتم إنشاء موقع مصغّر خاص بكوفيد-١٩، فيما يوفر موقع كبير إمكانية الوصول إلى كل معلومات الميزانية. وسمح الاستخدام المكثف لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بتعزيز الرقابة على المشتريات العامة ومنع تضارب المصالح. ووجد الجهاز أن ٨٣٪ من جميع عمليات المشتريات المرتبطة بالجائحة قد مُنحت من خلال عقود مباشرة، مما ينطوي على مخاطر عالية مرتبطة بالنزاهة. وأجبرت دراسة خاصة بعلم الأوبئة استخدمت بيانات في الوقت الفعلي تم الحصول عليها من خلال استخراج البيانات السلطات الصحية على الكشف عن الأرقام الفعلية للجائحة في البلاد. وسمح إضفاء الطابع المؤسسي على النهج القائم على البيانات من خلال الخطة الاستراتيجية للجهاز بتيسير استدامة هذه الابتكارات (انظر الإطار ٤).

الإطار ٤. التركيز الاستراتيجي للابتكارات القائمة على البيانات في تشيلي

توفر الخطة الاستراتيجية لمكتب المراقب العام في تشيلي للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٤ أساساً متيناً لتعزيز الابتكار في مجال التدقيق من خلال الاستخدام المكثف للبيانات. وتشير إحدى الأولويات المدرجة في الخطط الاستراتيجية إلى تحويل الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة إلى منظمة قائمة على البيانات. وقد تُرجم ذلك عملياً إلى عدة مبادرات، من بينها ما يلي: (i) استخدام مصادر البيانات المتكاملة؛ (ii) الاتفاقات مع المؤسسات الأخرى للوصول إلى بياناتها؛ (iii) خطة بناء القدرات لتحليلات البيانات؛ (iv) تحسين قدرات هيكل تكنولوجيا المعلومات؛ (v) توسيع قواعد البيانات. وأسهم التعميم الفعال لمنافع هذا التحول وإشراك الموظفين في وقت مبكر في نجاح هذه المبادرة.

إلى ذلك، وجدت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة طرقاً مبتكرة لتعزيز التواصل والتعاون مع أصحاب المصالح (انظر الإطار ٥). ويعتبر التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ووكالات مكافحة الفساد أساسياً لإجراءات مكافحة الفساد الفعالة (مثلاً كينيا وجنوب أفريقيا والإمارات العربية المتحدة). وعززت الإنتوساي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة التعاون المنظم من خلال مبادرات عدة منها: التوقيع على مذكرة تفاهم في عام ٢٠١٩؛ واعتماد إعلان أبوظبي في مؤتمر الدول الأطراف لعام ٢٠١٩، والذي يؤكد على ضرورة مشاطرة تقارير الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وتوصياتها مع وكالات مكافحة الفساد من أجل المتابعة المشتركة وتعزيز

تبادل المعلومات؛ والتنفيذ الوشيك لبرنامج مدته ثلاث سنوات لوضع ارشادات عالمية وإقليمية وتوفير التدريب لدعم تنفيذ إعلان أبوظبى على الصعيدين الوطني والإقليمي.

الإطار ٥. الابتكار في الإبلاغ عن نتائج عمليات التدقيق الخاصة بكوفيد-١٩

نظراً إلى وضوح الاستجابات للجائحة والتوقعات العامة العالية، كانت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مدركة لضرورة الابتكار واستخدام طرق تعتمد بشكل أكبر على الرسومات والأشكال المرئية والتفاعلية لتقديم وتعميم نتائج عمليات التدقيق الخاصة بكوفيد-١٩ على أصحاب المصالح الخارجيين.

الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في ألمانيا وضع صيغة إبلاغ جديدة تسمى "توثيق المعلومات"، تُرسل إلى البرلمان والمواطنين لمساعدتهم على فهم وضع المالية العامة.

الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في إستونيا دقق في أثر تدابير الدعم الخاصة بكوفيد-١٩ وفعاليتها في الوصول إلى المستفيدين المستهدفين. ونُشِرَت النتائج من خلال أداة تفاعلية لوضع النماذج على الموقع الإلكتروني للجهاز. ويمكن لأي شخص زيارة الموقع الإلكتروني، وإدخال بياناته الخاصة، والعثور على الخلاصات.

وخلال الجائحة، كثف الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في جنوب أفريقيا عمله مع أصحاب المصالح الخارجيين. وشاركت في جهد تعاوني أطلقته الحكومة في يوليو/تموز ٢٠٢٠ (مركز الاندماج لكوفيد-١٩). وسمح التشاطر المبكر لنتائج التدقيق على هذه المنصة - خصوصاً مؤشرات مخاطر الاحتيال المستندة إلى تحليلات البيانات - لأجهزة إنفاذ القانون بالكشف عن الأصول المفقودة والتحقيق والملاحقة في شأنها واستعادتها. وحال التعاون الوثيق مع أجهزة إنفاذ القانون وغيرها دون ازدواجية الجهود وأدى إلى عوامل كفاءة.

علاوة على ذلك، كثف الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة التعاون مع منظمات المجتمع المدني التي تشكل مصدراً قيماً للمعلومات التجريبية المباشرة عن الخدمات الحكومية التي تعزّز عملية تحديد مخاطر التدقيق التي يقوم بها الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة وتُطلع عمل التدقيق. ونشرت لجنة بناء القدرات التابعة للإنتوساي، والتي يرأسها الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في جنوب أفريقيا، إطاراً عالمياً لتعاون الجهاز مع المجتمع المدني. ويتواصل الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في تشيلي مع المواطنين ويعمم نتائج التدقيق وقراراته بطريقة واضحة ومفهومة من خلال الاستخدام المكثف لوسائل التواصل الاجتماعي المصممة خصيصاً لمختلف الفئات. وتُقدم شكاوى المواطنين وتُدار حالياً إلكترونياً (بما في ذلك عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي) وتُستخدم كمُدخل لتخطيط التدقيق.

الموضوع الفرعي الرابع: مرونة أنظمة المساءلة ومرونة المؤسسات في أعقاب جائحة كوفيد-١٩

ركز الموضوع الفرعي الأخير للندوة على "أنظمة المساءلة ومرونة المؤسسات في أعقاب جائحة كوفيد-١٩". كما نظر في الطريقة التي أعادت بها الجائحة تشكيل أنظمة المساءلة الوطنية وما يترتب على ذلك من آثار على عمل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في المستقبل. وتلا العروض التي قدمها مكتب المحاسبة الحكومي في الولايات المتحدة، ومبادرة الإنتوساي للتنمية، والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الأرجنتين والسلفادور وكينيا، بيانان افتتاحيان لشراكة الموازنة الدولية والجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في إيطاليا.

يعتبر تبادل المعلومات والمعرفة بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ومع الجهات الفاعلة والمؤسسات الأخرى المعنية بالمحاسبة أمراً بالغ الأهمية لمساعدة الحكومات والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على الإعداد لحالات الطوارئ في المستقبل، وتحسين أعمال التدقيق، ومعالجة القيود المفروضة على القدرات. وأبرز المشاركون أهمية الاستفادة من المعرفة الجماعية المكتسبة في سياق الجائحة (مثل الأمينة العامة للإنتوساي ورئيسها، وإستونيا وألمانيا وكينيا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية). وخلال هذه الفترة، ساهمت الأجهزة في تبادل المعرفة من خلال مبادرات مختلفة، بما في ذلك سلسلة من ندوات الإنترنت، وتوثيق الدروس المستقاة، وعقد نقاشات رسمية وغير رسمية حول الموضوع. وشكلت الندوة منصة أخرى لإبراز بعض الرسائل والدروس المستقاة الأساسية التي يمكن أن توضح العمل المستقبلي للأجهزة والتعاون مع أصحاب المصالح.

وأوجدت الجائحة فرصاً وتحديات على حد سواء للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. وستشكل تجارب الأجهزة والدروس المستقاة المستخلصة من هذه الفترة أساساً لعملية تطوير وتحديد الأولويات الاستراتيجية للأجهزة. ومن المتوقع إبراز قدرة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على التكيف، والاستجابة في حالات الطوارئ، وتعزيز التواصل والاندماج في الخطة الاستراتيجية الجديدة للإنتوساي التي هي قيد التطوير والتي سيقرها مؤتمر المنظمة في عام ٢٠٢٢. ويقود مكتب المحاسبة الحكومي الأمريكي والجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في البرازيل إعداد أوراق الموضوعات للمؤتمر بشأن دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في حالات الطوارئ وكيفية تحسين تواصل الإنتوساي بشكل موحد في المجتمع الدولي، تواليا.

وشددت مبادرة الإنتوساي للتنمية على أهمية الاستمرار في بناء قدرات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من أجل الحفاظ على التركيز على الجودة والتأثير، مع اعتماد نهج أكثر مرونة وتطلعية في أعقاب جائحة كوفيد-١٩. ويجب أن تنظر هذه الجهود في مختلف المهام والسياقات التي تعمل فيها الأجهزة. وتدعم المبادرة الأجهزة في مختلف عمليات التدقيق المتعلقة بالجائحة، بما في ذلك عملية تدقيق في الشفافية والمساءلة والشمولية في استخدام التمويل الطارئ الخاص بكوفيد-١٩ (بمشاركة أكثر من ٥٠ جهازاً أعلى للرقابة المالية والمحاسبة)؛ وعملية تدقيق في حالات العنف ضد المرأة؛ وعمليتي تدقيق في سياق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تدقيق في المشتريات العامة المستدامة (بالشراكة مع مجموعة الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة بدول أمريكا اللاتينية

والكاريبي، بمشاركة ١٤ جهازاً)، وعملية تدقيق في قدرة النظم الصحية على التكيف (٤٠ جهازاً أعلى للرقابة المالية والمحاسبة). وتشمل المبادرات المقبلة التركيز على التقدم التكنولوجي، وعمليات التدقيق المدفوعة بالأثر، والتعليم المهني لمدققي الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، من بين مبادرات أخرى.

وأسهمت الاستجابات السريعة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في سياق الجائحة في تحسين وضعها ضمن أنظمة المساءلة الوطنية. وأشارت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة إلى أهمية مبدأي الانفتاح والتعاون مع أصحاب المصالح الخاصين بالإنتوساي كوسيلة لتحسين المساءلة بالنسبة إلى النفقات العامة في سياق الجائحة (مثلاً فلسطين). وعلى سبيل المثال، رغم مواجهة الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في السلفادور تحديات كبيرة في مواصلة عملياته، فقد تمكن من ضمان الرقابة في الوقت المناسب على الموارد العامة المخصصة لمكافحة الجائحة. وساهم هذا في تعزيز شرعية الجهاز وتصوره العام لأهمية الرقابة العامة في سياق الطوارئ.

وفي كينيا، اختبرت الجائحة بشدة نظام المساءلة والمؤسسات. ورغم أنه في إطار الاستجابة للجائحة تم إنشاء مؤسسات جديدة وتنشيط مؤسسات قائمة، فقد برزت تحديات كبيرة. ولم يتم تكرر إطار الاستجابة بفعالية على الصعيد ما دون الوطني. وكان هناك نقص في الامتثال للقواعد والأنظمة. وجرى تعليق جلسات الاستماع البرلمانية وإغلاق المحاكم. ولم يكن وعي المواطنين واطلاعهم ومشاركة أصحاب المصالح أمراً كافياً. وفي هذا السياق، أصدر الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة أربعة تقارير تدقيق خاصة تتعلق بالجائحة. وتشير الدروس المستقاة من هذا العمل إلى أنه يتعين على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن تضطلع بمهمة واسعة واستقلالية ومرونة في خططها الاستراتيجية لتكون قادرة على الاستجابة للظروف المتغيرة. ويعتبر التدقيق في الوقت الفعلي أو شبه الفعلي في العمليات الحرجة (مثل التخطيط والميزانية والمشتريات) أساسياً للاستجابة المثلى للأزمات. وهناك أيضاً المقايضات للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، والتي ينبغي أن تقيّم ما يحقق أعلى قيمة مضافة لصنع القرار (مثلاً لإتمام عمليات تدقيق مركزة/مستهدفة أو عمليات تدقيق شاملة، وإجراء عمليات تدقيق مدمجة للامتثال ومالية ولقيمة المبالغ المنفقة، وعمليات تدقيق متقاطعة أو عمليات تدقيق في الشفافية، والمساءلة والشمولية).

وتُظهِر وحدة خاصة من مسح الميزانية المفتوح الذي أجرته أخيراً شراكة الموازنة الدولية أن أكثر من ثلثي البلدان التي شملها المسح لا تدير ميزانيتها واستجاباتها المالية للجائحة بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة (على سبيل المثال، لم تنشر نحو نصف الحكومات سوى القليل من المعلومات عن تنفيذ مبادرات السياسة؛ وفشل نحو ثلثي الحكومات في اتباع إجراءات مشتريات شفافة؛ وفي نصف البلدان تقريباً، اعتمدت الحكومات تدابير سياسة مالية من خلال المراسيم التنفيذية، وتجنب العملية التشريعية الطبيعية، ومنع النقاش العام). ومن الأهمية بمكان تعزيز الشفافية والمعلومات التي تركز على المستخدمين (مثلاً من خلال توفير الموارد للمدققين الوطنيين ليتمكنوا من إتمام عمليات تدقيق سريعة) واتخاذ تدابير علاجية استجابةً لتقارير الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. ويمكن أن تيسّر الآليات القائمة للسلطات التنفيذية والتشريعية والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مشاركة المواطنين في صياغة حزم الاستجابة الإضافية والموافقة عليها وتنفيذها.

لقد أدركت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة منذ فترة طويلة أهمية إشراك المواطنين في التدقيق. واكتسب هذا الأمر أهمية متجددة في سياق الجائحة. واعتمد الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في الأرجنتين عملية تخطيط تشاركية راسخة جيداً وممأسسة منذ عام ٢٠٠٤. وفي فترة ٢٠١٠-٢٠٢٠، تلقى الجهاز من المجتمع المدني أكثر من ١٠٠ رأي في شأن ٣٠٠ اقتراح تدقيق محتمل. وفي عام ٢٠٢١، اقترحت ٢٥ منظمة من منظمات المجتمع المدني ٦٩ مشروعاً محتملاً لكي ينظر فيها الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة. ويمكن أن تحقق مشاركة المواطنين قيمة مضافة خاصة للتدقيق في المسائل المتعلقة بكوفيد-١٩، حيث أن العديد من المنظمات تمتلك معرفة فنية متخصصة من شأنها المساهمة في تعزيز عمليات التدقيق. وفي أعقاب جائحة كوفيد-١٩، سيكون من المهم أن تستفيد الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من هذه المعرفة والمعلومات لتحسين كفاءة عمليات التدقيق، مع ضمان أن تكون أعمال التدقيق محايدة وغير متحيزة وممتثلة لمعايير التدقيق الدولية.

اعتماد النتائج والتوصيات

تمت مناقشة النتائج والتوصيات واعتُمِدَت خلال الجلسة الأخيرة للندوة. وتولت صياغة هذه التوصيات الأمانة العامة للإنتوساي بالتشاور مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، ورئيس الإنتوساي، والرئيس الفني للندوة (مكتب التدقيق الوطني في المملكة المتحدة)، وبعض المجموعات الرئيسية التابعة للإنتوساي.

وأيد المشاركون المشروع المقترح وطلبوا إدخال تنقيحات طفيفة تعكس ما يلي: الدور الأساسي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في حالات الطوارئ ومنع الفساد ومكافحته (الإمارات العربية المتحدة)؛ وتعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الإشراف والترقب (إندونيسيا)؛ وضرورة تقديم التوجيه والمشورة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لمساعدتها على الاستجابة لحالات الطوارئ في المستقبل، وأهمية إشراك المواطنين لتحسين كفاءة التدقيق (الجزائر). وخلصت الأمينة العامة للإنتوساي إلى أن النتائج والتوصيات ستشكل مبدأ توجيهياً مهماً لمساهمة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تقوية المؤسسات الشفافة والخاضعة للمساءلة في أعقاب الأزمة.

- **النتائج والتوصيات**

أ. في ضوء الآثار الكبيرة لجائحة كوفيد -١٩ على البيئة المؤسساتية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وطرق عملها الداخلية وأعمالها الرقابية،

ب. ومع الأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى مؤسسات مستقرة ومرنة وخاضعة للمساءلة – كما أكد عليها هدف التنمية المستدامة رقم ١٦ – في أعقاب جائحة كوفيد -١٩،

فلقد كان للمشاركين في الندوة مناقشة مكثفة حول كيفية مساهمة تجارب الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أثناء الجائحة في تعزيز مؤسسات فعالة وإقامة المجتمعات المستدامة.

ولقد تناولوا ما يلي بالتفصيل:

- تأثير جائحة كوفيد-١٩ على القدرات التنظيمية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وعلى أساليب ومناهج عملها؛
- التجارب والممارسات الجيدة في عمليات التدقيق المتعلقة بالاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ وبخطط التعافي من آثارها؛
- النُهُج المبتكرة من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة في ما يتعلق بالاستجابة لجائحة كوفيد-١٩؛
- ومرونة أنظمة المساءلة ومرونة المؤسسات في أعقاب جائحة كوفيد-١٩.

ونتيجة لنقاشاتهم المكثفة، فإن المشاركين في الندوة

١. يؤكدون على اعتراف قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بالدور المهم للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تعزيز كفاءة ومساءلة وفعالية وشفافية الإدارة العامة التي تم تسليط المزيد من الضوء على أهميتها نتيجة للجائحة (القراران A/RES/66/209 و A/RES/69/228)، بما في ذلك ما نص عليه الإعلان السياسي بعنوان "التزامنا المشترك بالعمل بفعالية على التصدي للتحديات و تنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي" (A/S-32/2/Add.1)؛

٢. يقرون بأن الإنتوساي والأجهزة العليا للرقابة الأعضاء فيها قد تصدت بسرعة للجائحة من خلال تكييف وتعديل طرق عملها والبرامج الرقابية الخاصة بها، مع مراعاة أن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة انطلقت من مستويات مختلفة وفقا للقدرات والكفاءات الخاصة بها؛

٣. يشددون على أن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي تتمتع بالكفاءة والموارد الكافية والاستقلالية على المستوى الوطني من شأنها أن تساعد إلى حدٍ كبير في تعزيز الشفافية والمساءلة، وتالياً توفير الأسس الرئيسية للاستجابة السريعة والمناسبة للأزمات المستقبلية؛

٤. يشجعون الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على تكييف وإعادة تقييم نُهُجها وأولوياتها الرقابية، ورصد الظروف الخارجية المتغيرة عن كثب؛

٥. يؤكدون على المساهمة الأساسية التي تستطيع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة القيام بها من أجل تحقيق هدف التنمية المستدامة رقم ١٦ عبر تقييم ما إذا كانت الاستجابات الوطنية وخطط وتدابير التعافي فعالة ومستدامة وسليمة؛

٦. يشددون على أن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لا تستطيع إتمام هذه المسؤوليات المهمة كما يجب إلاّ في حال تمكنت من ممارسة مهامها بصورة مستقلة وبالموارد الكافية وبالنفاذ الجيد إلى المعلومات والبيانات الضرورية؛

٧. يشجعون الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على البناء على تجاربها الخاصة في الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة واعتماد طرق عمل جديدة أكثر مرونة، والاستمرار في إدخال أدوات وتكنولوجيات جديدة في عملها المستقبلي، حيث إن الاستفادة من التكنولوجيا بهذه الطريقة قد تسمح بالرصد المبكر، وعند الاقتضاء، بالاستشراف الأفضل المرتكز على عمل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة؛

٨. يشجعون الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على إيجاد توازن بين عمليات التدقيق عن بعد وعمليات التدقيق الميدانية، مع مراعاة أهمية إمكانية التحقق من المعلومات والبيانات؛

٩. يؤكدون على ضرورة وضع آليات للشفافية والمساءلة باكراً بهدف الاستعداد للتصدي للأزمات المستقبلية بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية والإنصاف؛

١٠. يشجعون الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، عند الاقتضاء، على استكشاف آليات لزيادة التواصل مع المواطنين وتعزيز مشاركتهم، مما قد يؤدي إلى تحسين كفاءة أعمال التدقيق الخاصة بها؛

١١. يشددون على أهمية تقييم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة للاستخدام السليم للأموال العامة في ما يتعلق بتدابير الاستجابة لجائحة كوفيد - ١٩ والتعافي من آثارها، مما سيسفر عن مفعول وقائي ضد سوء الإدارة والفساد، وسيؤدي تالياً إلى بناء ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية؛

١٢. يشددون على ضرورة تأمين الحكومات للتواصل الواضح والمتسق مع أصحاب المصالح وعامة الجمهور في حالات الطوارئ الوطنية؛

١٣. يشددون كذلك على ضرورة إعداد الحكومات الوطنية لخطط طوارئ وضمانها قابلية التشغيل المتبادل للبيانات من أجل مواجهة حالات الطوارئ وتمكين السلطات الوطنية من التفاعل بكفاءة وفعالية؛

١٤. يوصون الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بالاستمرار في إعطاء الأولوية ضمن عملها الرقابي لقطاعات تضررت بشكلٍ خاصٍ بسبب الجائحة على غرار قطاع الصحة أو الرعاية الاجتماعية؛

١٥. يؤيدون تأسيس مجموعة عمل تابعة للإنتوساي حول الرعاية الصحية وخدمات الرعاية الاجتماعية كما ورد في توصيات اللجنة الإشرافية على القضايا الناشئة؛

١٦. يوصون الإنتوساي ومنظماتها الإقليمية والأجهزة الرقابية الأعضاء فيها باستكشاف المزيد من الفرص لتقاسم المعرفة وأفضل الممارسات المتعلقة بآثار الجائحة والتصدي لها، ويأخذون الاستخدام الأمثل للمنصات في الاعتبار لتحقيق هذا الغرض؛

١٧. يؤكدون على أهمية الاستمرار في التعاون الناجح بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والأمم المتحدة وكذلك الشركاء الخارجيين الآخرين، في جملة أمور، من خلال تبادل الخبرات والدروس

المستقاة من أجل وضع الاستراتيجيات والحلول المشتركة للتصدي للأزمات المستقبلية ولخطط وتدابير التعافي؛

١٨. يشجعون الإنتوساي والأجهزة الرقابية الأعضاء فيها على الاستمرار في تقاسم خبراتها في ضمان الرقابة والمساءلة للتصدي للجائحة وخطط وتدابير التعافي، وتنفيذ توصيات اللجنة الاشرافية على القضايا الناشئة، والبناء على تقرير الدروس المستقاة الصادر عن لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية وأيضا على نتائج المبادرات الأخرى التي أطلقتها الأجهزة الرقابية أثناء الجائحة؛

١٩. يسلطون الضوء على أهمية بناء قدرات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، على سبيل المثال من خلال تطوير برامج تعليمية عبر الإنترنت وتوفيرها لجميع الأجهزة العليا للرقابة ومشاركة الشركاء الخارجيين؛

٢٠. يعتبرون أنه من الضروري والمهم أكثر من أي وقت مضى المساهمة في "عدم ترك أحد خلف الركب" في أعقاب الجائحة التي فاقمت حالات عدم المساواة الاجتماعية في عدة قطاعات حيوية وكان لها آثار غير متناسبة على الفئات الأكثر ضعفاً؛

٢١. يوصون بأن تستمر الإنتوساي والأجهزة الرقابية الأعضاء في المشاركة في متابعة ومراجعة خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، ودراسة أثر الجائحة على عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ودعم الجهود لإعادة البناء بشكلٍ أفضل.

الملاحق

جدول الأعمال

الإثنين ٢٨ يونيو/حزيران ٢٠٢١

التمهيد والكلمات الافتتاحية

الرئيس الفني: الجهاز الاعلى للرقابة المالية والمحاسبة في المملكة المتحدة

الترحيب	الأمانة العامة للإنتوساي
١. كلمة افتتاحية	مارغيت كراكر، الأمينة العامة للإنتوساي
رسالة افتتاحية	أليكسي كودرين، رئيس الإنتوساي
٢. كلمة افتتاحية	ليو زينمين، وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة

الموضوع الفرعي الأول: الجزء أ: تأثير جائحة كوفيد-١٩ على القدرات التنظيمية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وعلى أساليب ومناهج عملها

إدارة الجلسة: ديوان مراجعي حسابات الاتحاد الأوروبي

٣. بناء الثقة العامة في سياق الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ (دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة)	البنك الدولي
٤. دراسة حالة: تعزيز القدرات – إجراءات وردود أفعال في بيئة تتغير بشكل ملحوظ	الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في هنغاريا
٥. عمليات الرقابة أثناء جائحة كوفيد-١٩	الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في منغوليا
٦. تأثير جائحة كوفيد-١٩ على الجهاز الأعلى للرقابة في بوتان	الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في بوتان
مناقشة (البيان الافتتاحي: الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في الهند)	

الموضوع الفرعي الأول: الجزء ب: تأثير جائحة كوفيد-١٩ على القدرات التنظيمية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وعلى أساليب ومناهج عملها

إدارة الجلسة: الوكالة الألمانية للتعاون الدولي

٧. برنامج "Coopera": النهج البرازيلي للإشراف والرقابة على السياسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية استجابةً لجائحة كوفيد-١٩	الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في البرازيل
٨. التغلب على التحديات الداخلية الناتجة عن حالة الطوارئ الوبائية – تجربة ديوان المحاسبة البرتغالي	الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في البرتغال
٩. تأثير جائحة كوفيد-١٩على القدرات التنظيمية لدى الجهاز المركزي المصري للمحاسبات وعلى أساليب ومناهج عمله	الجهاز المركزي للمحاسبات في جمهورية مصر العربية

١٠. استمرار نشاطات المكتب الوطني البلغاري للرقابة في سياق الجائحة: التحديات والحلول	الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في بلغاريا
مناقشة (البيان الافتتاحي: الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في المكسيك)	

الثلاثاء ٢٩ يونيو/حزيران ٢٠٢١

الموضوع الفرعي الثاني: التجارب والممارسات الجيدة في عمليات التدقيق المتعلقة بالاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ وبخطط التعافي من آثارها

إدارة الجلسة: الجهاز الاعلى للرقابة المالية والمحاسبة في المملكة المتحدة

١١. التجارب المتعلقة بالتدقيق في الحوافز النقدية المُقدمة لموظفي قطاع الصحة أثناء الجائحة	الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في روسيا الاتحادية
١٢. تأثير جائحة كوفيد-١٩ على سياسات التخطيط والنشر في ديوان المحاسبة الفرنسي	الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في فرنسا
١٣. الرقابة التعاونية من أجل تعزيز الجودة والتغطية لعمليات التدقيق المتعلقة بالاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ وبخطط تعافي الاقتصاد الوطني	الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في إندونيسيا
١٤. التجارب والممارسات الجيدة في عمليات التدقيق المتعلقة بالاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ وبخطط التعافي من آثارها	ديوان الرقابة المالية الاتحادي في العراق
١٥. الرقابة على التمويل العاجل لإجراءات الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩: تجربة ديوان الرقابة المالية والإدارية في الرقابة على برنامج دعم العمال الذين تأثروا بحالة الطوارئ	ديوان الرقابة المالية والإدارية في فلسطين
مناقشة (البيان الافتتاحي: الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في النمسا)	

الموضوع الفرعي الثالث: النُهُج المبتكرة من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة في ما يتعلق بالاستجابة لجائحة كوفيد-١٩

إدارة الجلسة: المعهد الدولي للمراجعين الداخليين

١٦. شفافية الميزانية – حتى في زمن جائحة كوفيد-١٩	الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في ألمانيا
١٧. تعزيز الشفافية والمساءلة في ما يتعلق بإجراءات الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩: التحديات والفرص للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة	ديوان المحاسبة في الإمارات العربية المتحدة
١٨. الاندماج الداخلي والتعاون مع أصحاب المصالح الخارجيين كعوامل حاسمة أثناء عمليات التدقيق في إجراءات الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩	الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في جنوب أفريقيا
١٩. الابتكار من خلال الاستخدام المكثف للبيانات من أجل رقابة مالية تتسم بالكفاءة	الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في تشيلي
٢٠. تعزيز التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وهيئات مكافحة الفساد من أجل المزيد من الشفافية والمساءلة في مجال الاستجابة للأزمات والتعافي من آثارها	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
مناقشة (البيان الافتتاحي: الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في إستونيا)	

الأربعاء ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠٢١

الموضوع الفرعي الرابع: مرونة أنظمة المساءلة ومرونة المؤسسات في أعقاب جائحة كوفيد-١٩

إدارة الجلسة: الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في باراغواي

٢١. تعزيز الإشراف والاستجابة للطوارئ من خلال التعاون الدولي	الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية
٢٢. دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في إعادة البناء على نحو أفضل	مبادرة الإنتوساي للتنمية
٢٣. تحديات الرقابة على استخدام المال العام بالتوافق مع الأهداف الرقابية المحددة في ظل جائحة كوفيد-١٩، تجربة جمهورية السلفادور	الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في السلفادور
٢٤. مشاركة المواطنين كآلية لتعزيز المؤسسات والديمقراطية	الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في الأرجنتين
٢٥. تعزيز أنظمة المساءلة وتعزيز المؤسسات أثناء الجائحة	الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في كينيا
مناقشة (البيانان الافتتاحيان: شراكة الموازنة الدولية، الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في إيطاليا)	

النتائج والتوصيات (الملخص والاختتام)

٢٦. مناقشة واعتماد نتائج وتوصيات الندوة	جميع المشاركين
كلمات ختامية	ماريا – فرانتشيسكا سباتوليزانو، مساعدة أمين عام الأمم المتحدة مارغيت كراكر، الأمينة العامة للإنتوساي

- مديرو الجلسات والمقدمون

الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة | المنظمة	الاسم	الوظيفة
الأرجنتين	السيد خيسوس رودريغز	الرئيس
الأرجنتين	السيد خوان إغناسيو فورلون	المدقق العام
النمسا	السيدة مارغيت كراكر	الأمينة العامة للإنتوساي، الرئيسة
النمسا	السيدة زيلكي شتاينر	مديرة، الأمانة العامة للإنتوساي
النمسا	السيد هانز لويمر	نائب مدير
بوتان	السيد ناراياتي شارما	مساعد المدقق العام
البرازيل	السيد تياغو ألفيس دي غوفيا لينز دوترا	المدير العام
بلغاريا	السيد تزفيتان تزفيكوف	الرئيس
تشيلي	السيد خورخي بيرموفيتش	المراقب العام
مصر	السيد شريف نايل	مدير
السلفادور	السيدة ماريا ديل كارمن مارتينيز باراهونا	الرئيسة الأولى
إستونيا	السيد غانر هولم	المدقق العام
ديوان مراجعي حسابات الاتحاد الأوروبي	السيد غيرهارد روس	مدير
فرنسا	السيد سيباستيان ليبرز	نائب مدير
ألمانيا	السيد كاي شيلر	الرئيس
الوكالة الألمانية للتعاون الدولي	السيدة جوليا باستيان	مستشارة
هنغاريا	السيد غرغلي بالماي	مدير
شراكة الموازنة الدولية	السيدة كلير شوتن	كبيرة موظفي برامج
مبادرة الإنتوساي للتنمية	السيدة أرشانا شيرسات	نائبة المدير العام
المعهد الدولي للمراجعين الداخليين	السيد أنطوني ج. بوغليزي	الرئيس والمدير التنفيذي
الهند	السيد كولوانت سينغ	مدير
إندونيسيا	السيد أغوس جوكو برامونو	نائب الرئيس
العراق	السيد مقدام إ. ي. الخيرو	المدير العام
إيطاليا	السيد ماورو أوريفيس	مدير
كينيا	السيدة نانسي غاثونغو	المدقق العام
المكسيك	السيد ديفيد روغيليو كولميناريس برامو	المدقق الرئيسي
منغوليا	السيدة جامبلدورج غانشيميغ	كبير محللين
فلسطين	السيد إياد تيم	الرئيس
باراغواي	السيدة غلاديس فرنانديز	المديرة العامة
البرتغال	السيد خوسيه تافاريس	الرئيس

الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة | المنظمة	الاسم	الوظيفة
روسيا الاتحادية	السيد أليكسي كودرين	رئيس الإنتوساي
روسيا الاتحادية	السيد أنطون أوستيوكوف	نائب مدير
جنوب أفريقيا	السيدة تساكاني مالوليك	المدققة العامة
الإمارات العربية المتحدة	السيد حارب العميمي	الرئيس
المملكة المتحدة	السيد دانييل لامباور	المدير التنفيذي
الأمم المتحدة	ليو زينمين	وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة
الأمم المتحدة	السيدة ماريا – فرانتشيسكا سباتوليزانو	مساعدة أمين عام الأمم المتحدة
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد مايك هيكس	مدير
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	السيدة بريجيت ستوبول شو	رئيسة فرع الفساد والجريمة الاقتصادية
البنك الدولي	السيد روبرت ساوم	مدير

- المشاركون المسجلون

الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

أسبانيا
الإمارات العربية المتحدة
أوروغواي
أوغندا
أوكرانيا
باراغواي
البرتغال
بولندا
بيرو
تايلاند
ترينيداد وتوباغو
توغو
تونس
جنوب أفريقيا
جنوب السودان
رواندا
روسيا الاتحادية
رومانيا
زامبيا
زمبابواي
سانت كيتس ونيفس
سانت لوسيا
سريلانكا
سلوفاكيا
سلوفينيا
السودان
سوريا
السويد
صربيا
الصومال
عُمان
الفلبين
فلسطين
فييت نام
قطر
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة
الولايات المتحدة
اليمن

النمسا
الأردن
ألمانيا
إندونيسيا
إيران
أيرلندا
آيسلندا
إيطاليا
جامايكا
الجبل الأسود
جمهورية كوريا
العراق
غانا
غواتيمالا
غوام
كازاخستان
كوسوفو
الكويت
كينيا
لاتفيا
ليبريا
ليبيا
ليتوانيا
مالطة
مالي
ماليزيا
المغرب
المكسيك
ملديف
منغوليا
موريشيوس
مولدوفا
ميانمار
النرويج
نيبال
نيوزيلندا
الهند
هنغاريا
هولندا
اليابان
اليونان

إثيوبيا
أذربيجان
الأرجنتين
أروبا
إريتريا
أستراليا
إستونيا
أفغانستان
إكوادور
ألبانيا
أنغولا
البحرين
البرازيل
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بوتان
بوتسوانا
بوركينا فاسو
البوسنة والهرسك
بيلاروس
تشيلي
الجزائر
جزر البهامس
الجمهورية التشيكية
جورجيا
جيبوتي
الدانمرك
دومينيكا
الرأس الأخضر
السلفادور
الصين
فرنسا
فنلندا
فيجي
الكاميرون
كرواتيا
كمبوديا
كندا
كوستاريكا
مصر

المنظمات

وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الاتحادية الألمانية
الوكالة الألمانية للتعاون الدولي
ديوان مراجعي حسابات الاتحاد الأوروبي
شراكة الموازنة الدولية
مبادرة الإنتوساي للتنمية
المعهد الدولي للمراجعين الداخليين
البنك الدولي
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة
الأمم المتحدة
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة